

التقرير اليومي

2007/10/2

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الدين والدولة

بقلم يانير شيليج؛ المعهد الديمقراطي الإسرائيلي؛ 2007/9/22

إن كل بلد في العالم، بما فيه الدول الغربية، يصارع مستوى ما من التوتر بين الدين والدولة. فبشكل مفترض، يتوقع المرء بأن تكون الدول الغربية مستثناة من حالة الإرباك والحيرة هذه، لأن المكون الأساسي لهوية الغرب و التعريف الذاتي له هو النظام الديمقراطي، الذي يشترط بأن تكون القرارات التي تتخذها أكثرية الأصوات (أو ممثليهم في البرلمانين) هي العامل المحدد النهائي فيها وليس العوامل الدينية التعسفية. بالإضافة الى أن الهوية الغربية لا تكتفي بذاتها بتعريف رسمي للنظام الديمقراطي، وإنما تبني نفسها على أساس تعريف ذا قيمة إنسانية/ ليبرالية مركزية أيضاً، الأمر الذي يؤكد على أن قرارات الأكثرية يجب أن تنجح أيضاً باختبار حقوق الإنسان الأساسية إذا ما كان عليها أن تكون مقبولة. أما التصريح بخلاف ذلك، أي تلك التوجيهات والإملاءات الدينية التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، فيجب أن يعلن عن عدم صلاحيتها رسمياً، حتى ولو كان أكثرية الشعب (أو ممثليهم) يدعمونها.

لكن يبدو بأن حتى أحجار أساس الهوية الغربية لا يمكنها أن تتجاوز بأهميتها وقيمتها العناصر الأصلية للهوية الإنسانية، إحداها التوتر بين الدين والدولة. إنه توتر المنطق الاجتماعي والأخلاق الإنسانية ذات الوزن والأهمية مقابل الحاجة لتقليد عريق والخوف من الجهول في عالمنا غير المستقر، بالإضافة الى الرغبة بالحصول على مصدر أمان وإستقرار في حالة الغموض والإلتباس. فما الذي يعكسه الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، إن لم يكن الإيمان بنظام اجتماعي منطقي يحمي المجتمع من الفوضى (الفرضية المحددة بأن ليست القرارات الصحيحة هي التي ستتخذ بالضرورة كجزء من العملية الديمقراطية، وإنما بأن الأخيرة هي الطريقة الوحيدة لمنع حدوث صدامات مستمرة بين أولئك الذين يتمسكون بآراء مختلفة).

لكن ماذا تعكسه الرؤية العالمية الإنسانية- الليبرالية؟ الجواب: الإيمان بنظام أخلاقي أساسي وبالحاجة الإنسانية الى تجنب الإضرار بحقوق الآخرين الأساسية والجوهرية. هذه قيم تستحق التقدير؛ لذلك تحمل مقداراً عظيماً من الإهمية والوزن في التوتر الموجود بين الدين والدولة. إلا أن الجانب الآخر من العملة، تحديداً الدين، يعكس أيضاً قيماً ذات أهمية كبرى: الحاجة الى إنسان عنيد مقاتل ليشعر بأنه جزء من سلسلة

طويلة من التقاليد العريقة القديمة، وحاجة الإنسان- الذي يواجه على الدوام عالماً غير مستقر حيث يتفوق الإلتباس والغموض على الأمر الأكيد والواضح- للشعور بالأمن بالقول له: إن كنت فقط بكذا وكذا، فإنه يمكنك ضمان قدر يبشر بالخير، إن لم يكن في هذا العالم، فعلى الأقل في العالم الآتي. هذا الأمن وهذا الأمان يوفره الدين.

وبذلك، فإن وجهي العملة يعكسان الحاجات الأساسية للروح البشرية. ولهذا السبب، فإن التوتر بينهما حاضر أيضاً في المجتمع الغربي، حيث ستضع أسس هويته الدولة وشكل حكومتها الديمقراطية فوق الدين، ظاهرياً. فحتى في المجتمع الغربي القديم، هناك عدد كافٍ من الأفراد الذين يعتبرون الإيمان الديني ومصدر الأمان والاستقرار الذي يوفره أمراً هاماً بشكل كافٍ، بحيث أنهم يحاولون التساؤل عن قيم الدولة الليبرالية- الديمقراطية، على الأقل في مجالات معينة. والبرهان على ذلك هو أن في الولايات المتحدة أيضاً، التي وضعت فصل الدين عن الدولة ليكون جوهر هويتها ودستورها، يزداد الانحراف عن المسار ويأخذ منحىً تصاعدياً بتزايد عدد الإلتماسات المقدمة للمحاكم حول قضايا دينية (الإجهاض؛ الوضع العام للإنجيل، تحديداً الوصايا العشر؛ دراسة النشوء والتطور كونها معارضة لمسألة الخلق) وهو ما يشير إلى محاولة جارية لإضعاف هذا الفصل بين الدين والدولة. وقد ترفض المحاكم الأكثرية الساحقة لهذه الإلتماسات بإسم الدستور، لكن في حال كان الممثلون غير الراضين من الجناح الديني مصممين أو متحمسين بشكل كافٍ لمعتقداتهم الدينية، فإنهم سيجدون طريقة لتجاوز الأحكام القضائية، عن طريق قتل الأطباء الذين يجرون عمليات الإجهاض على سبيل المثال.

وكانت فرنسا أيضاً، التي عملت على تأسيس فصل صارم بين الدين والدولة على مدى الـ 100 عام المنصرمة، قد واجهت مؤخراً محاولات لتقويض الموقف عبر النقاش حول إبراز رموز دينية (حجابات، نجمات داوود) في النظام المدرسي الرسمي. وإذا كانت حالة العلاقات هكذا على إمتداد العالم الغربي، فإنها في إسرائيل هكذا وأكثر. فمنذ تأسيسها، تبدو إسرائيل بأنها إختبرت مستوى أكثر دقة من التوتر بين الدين والدولة وأكثر من أية دولة غربية أخرى. وهناك أسباب عديدة لكل هذا، وكلها متداخلة ببعضها:

أولاً، الحقيقة بأنه ليس هناك في إسرائيل دستور من أي نوع يفصل بين الدين والدولة، كما هو مألوف في البلدان الغربية. إلا أن غياب الدستور بحد ذاته ناشئ أولاً عن هيمنة الدوائر الدينية والتقليدية المعارضة لعملية فصل كهذه. أما السبب، فهو: على مدى 2300 عام، منذ بداية عصر "المعبد الثاني" (أواخر القرن السادس قبل الميلاد) وصولاً إلى عصر "التنوير الحديث" (أواخر القرن الثامن عشر)، ظهر إنسجام وتوافق بين الهوية القومية اليهودية والهوية الدينية اليهودية. ومعنى آخر، فإن أولئك الذين إلتزموا بالوصايا الدينية اليهودية فقط يمكن إعتبارهم أفراداً من الشعب اليهودي. ومن المهم التشديد على أن تقارباً كهذا لم يكن موجوداً في زمن "المعبد الأول". فكما يشهد الإنجيل نفسه على ذلك، فإن معظم ملوك تلك الفترة كانوا متعبدين وثنيين، وكان هذا الأمر صحيحاً بحسب الظاهر بالنسبة لمعظم الخاضعين لحكمهم أيضاً. وهذا لم يمنعهم، على كل حال، من أن يعتبروا كأفراد وملوك لشعب إسرائيل. فحتى "التلمود" يمدح "آهاب" من "منظور قومي كشخص بنى مدناً عديدة في إسرائيل، بالرغم أنه كان من بين أكبر ناشري العبادة الوثنية.

وعلى مدى الـ 200 سنة الماضية أيضاً، نحن شهود، مرة أخرى على فصل جزئي، على الأقل، بين الهويتين القومية والدينية لإسرائيل: إذ يعتبر أفراد كانوا قد تخلوا عن إلتزامهم الديني اليهودي، وحتى الملحدين بالكامل، أنفسهم يهوداً_ كما يعتبرهم آخرون كذلك. . إلا أن الإنسجام والتوافق الذي دام 2300 عام لا يزال يحمل بعض التأثير، بما أنه رقى وزاد في قوة أعداد كبيرة من اليهود (الأرثوذكس، التقليديين، وحتى بعض العلمانيين) المقتنعين بأن الدولة اليهودية ليس لديها حق بالوجود إن لم تكن تعكس الهوية الدينية الإسرائيلية. بمعنى آخر، تكون مستندة على إسرائيل لتجسيد الهوية الدينية، وليس لإعاقبتها بالتأكيد.

والأكثر من ذلك هو أن كتلة الدول الغربية كانت قد وُلدت وسط ثورة المقاومة، التي أسست لأولوية الإنسان والإنسانية (وبعد ذلك الدولة أيضاً، كصيغة للحكم هدفها خدمة الإنسان وقيمه) على حساب الدين. فعلى أقل تقدير تعتبر النخبة الإنسانية في هذه الدول قوية

كفاية لتشكيل آليات الحكومة من وحي وروح معتقداتها. أما في حالة الشعب اليهودي، على كل حال، فلم تأخذ عملية مشابهة طريقها. أما الحقيقة هنا فهي أن نخبة علمانية- إنسانية كانت قد ظهرت بالفعل، وهي ناصرت أيضاً قضية فكرة أولوية الإنسان على الدين. والآن، وبرغم الحقيقة بأن الأرثوذكس يشكلون اليوم أكثرية الشعب الإسرائيلي، فإن الحركة الصهيونية معتمدة عليهم أساساً كشركاء منذ بدايتها الأمر الذي لم يترك مجالاً لإملاء قانون أو شريعة مدنية (وإنما بدلاً من ذلك جعل من الضروري التوصل الى تسويات مع الدين). فإذا كان لا يزال هناك من فرصة لعقيدة كهذه لتوجيه الدولة، بسبب ميزة هيمنة اليهود العلمانيين في مجتمع الأشكينازي (هؤلاء اليهود الذين جاؤوا من الدول المسيحية)، الى جانب أعداد الـ"آليات" الضخمة الذين أتوا من الأراضي الإسلامية جالين معهم مجتمعاً ضخماً من اليهود ذوي العقلية التقليدية، الذين حتى لو لم يلتزموا دوماً بأسس القانون اليهودي (ميتزوفت)، أي الوصايا الدينية، فإنهم لم يكونوا ليتخيلوا مطلقاً الفصل بين الدين والهوية اليهودية.

ومن هذا المنظور، فإن المجتمع الإسرائيلي، برغم هويته الغربية الرسمية، هو أكثر قابلية للمقارنة مع المجتمعات العربية المسلمة حيث يوجد هناك، أيضاً، فرضية محددة بأن الدين والدولة أمران لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، وحيث الحكام العلمانيون غير المستعدين لتأسيس حكومة دينية يدركون بأن عليهم، على الأقل، أن يعبروا عن موافقتهم ودعمهم للدين (من دون إتخاذ عمل أو إجراء فعال)؛ تبنى سلوك تقليدي، على الأقل علناً، وعدم الخروج علناً ضد الدين بالتأكيد. أما في إسرائيل، فإننا لم نصل بعد (ولله الحمد) الى مرحلة خطر العنف الواسع ضد الصيغة الديمقراطية للحكومة، كما يحدث في البلدان الإسلامية. لكن سبق وقطعنا شوطاً بذلك أقله بما يتعلق بالتهديدات المحصورة محلياً من هذا النوع (أكثرها لفتناً للإنتباه جريمة قتل إسحق رابين)، وكذلك التهديدات بالإنقراض على المؤسسة الديمقراطية، الأمر الذي يعكس، أكثر من أي شيء، القيم الإنسانية الليبرالية: الحكمة العليا- ليس بوسائل العنف وإنما، وبشكل يثير الدهشة كفاية، باسم الديمقراطية (وهذا يعني، باسم أكثرية المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي يعني، بحسب هذه الدوائر- وقد يكونوا محقين- باسم الشعب صاحب العقلية التقليدية).

إن كل شخصية عامة في إسرائيل- سياسي، صحافي، مفكر، قاض، إلخ...- يرغب بالإنكباب جدياً على قضية الدين والدولة في إسرائيل عليه أن يعترف بهذه الحقيقة الأساسية. فآية محاولة لتجاهلها وتبني النموذج الغربي "الكلاسيكي" بإصرار متمسم بالدوغماتية- التأكيد الجازم والمتعطر لمبادئ غير مثبتة أو لا يمكن إثباتها- (مسألة فصل الدين عن الدولة) تعرض الدولة ونظامها الديمقراطي لخطر الهلاك، ليس أقله الإستسلام لحاملي معايير الدين. وبشكل متناقض يتعذر تفسيره، فإن الدولة، تحديداً، قد تتمتع في النهاية حتى بالتفوق على الدين وتكون قادرة على رفض مطالب الدين عندما تتسبب قيمه بضرر لا يمكن التساهل معه لأولئك المناصرين للديمقراطية، حيث أن على الدولة أن تحاول تطويق الدين لتمنحه مرتبة الشرف، وأن تكون متسامحة كفاية لإعطاء أهمية لقيمه حتى في حالات معينة تتعارض فيها قيمه مع القيم الديمقراطية- الى درجة مقبولة بالطبع (على سبيل المثال، القرار تقديم المؤسسات العامة الغداء المتوافق مع الشريعة اليهودية فقط، الأمر الذي ينتهك الحرية الفردية لأولئك الذين يجب عليهم الإعتماد على هذه المؤسسات).

وبالمصطلحات العمالية هذا يتترجم في تحمل الألم والمعاناة لتجنب الإمتداد فوق الحد في العلاقات بين الدين والدولة. ومعنى آخر، يجب أن لا نحاول فرض المقاربة "الكلاسيكية الغربية" التي تمنح الشرعية للدين في الحقل الخاص فقط وتلغي حقه بالذات بمواجهة القيم الليبرالية الديمقراطية؛ بدلاً من ذلك، علينا الاعتراف بمكانة الدين في الحقل العام كما علينا الاعتراف بالحاجة للموازنة بين قيمه ومطالبه من جهة، والقيم الديمقراطية الليبرالية من جهة أخرى. علينا أن ندقق، في كل مثال، أية مجموعة قيم تعاني من خروقات وتعديات أكبر؛ وفي حالات حيث تكون القيم الدينية والتقليدية عرضة للضرر الى حد كبير، بحيث يكون من الواجب إعطاؤها الأولوية. إن مقارنة كهذه، على سبيل المثال، تحدد عرض التسوية المطروح بشكل متقطع ومتباعد في إسرائيل والمتعلق بالسمة العامة للسبب اليهودي، تحديداً، (وهو إقتراح

تدعمه "المؤسسة الديمقراطية الإسرائيلية"، حظر الإنشغال بالتجارة مقترناً مع إعطاء الإذن للمسارح الثقافية، التسلية والترفيه بالعمل كتعبير عن المفهوم العلماني ليوم الراحة الروحي.

وللوهلة الأولى، ليس هناك منطق إيديولوجي في عرض كهذا. فمن وجهة نظر أولئك الذين يدعمون "حالكا" ويؤيدونه (قانون ديني يهودي)، فإن فتح مؤسسات ثقافية حتى يعتبر معضلة ومسألة مثيرة للجدل؛ ومن منظور الشعب العلماني، فإن حتى مسألة إغلاق المحلات تعتبر "إكراهاً دينياً" مناهضاً لليبرالية، لكن، ولأنه غير متناغم وغريب، فإن هذا العرض يعبر عن التوازن الصحيح بين الرؤى العالمية للمعسكرات المختلفة والقيم المختلفة التي تعكسها.

لماذا يكون منطقياً في حالة إسرائيل صياغة توازن بين وجهات النظر المعارضة هذه، في حين أن في بلدان غربية أخرى يُعتبر الفصل بين الدين والدولة (وعملياً، تفوق الدولة على الدين) مفروضاً بالقوة؟ أولاً، وبحسب رأي المتواضع، ربما يكون من المستحسن خلق توازن معين في الدول الغربية الأخرى أيضاً والسماح للأفراد المتدينين بالتعبير عن عالمهم في الحقل العام أيضاً، على الأقل بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. ثانياً، إن علم الدولة، في عدد من البلدان الأوروبية، وبرغم الفصل الرسمي، يتضمن أيضاً رمز الصليب (على سبيل المثال، إنكلترا، سويسرا، الدانمارك، وبلدان أخرى). وبمعنى آخر، وعلى المستوى الرمزي على الأقل، ليس هناك من فصل تام بين الدين والدولة. كما أن مواطني تلك الدول من اليهود أو المسلمين مجبرين على حمل هوية علم (على الأقل رسمياً) يمثل ديناً لا يخصهم (ففي حالة اليهود على الأقل، يستشير رمز الصليب أيضاً ذكريات جارحة). بالإضافة إلى ذلك، هناك بلدان في أوروبا حيث قانون الدولة يملئ إغلاق معظم المؤسسات التجارية يوم الأحد، تحديداً، بصفته يوم ديني للراحة.

أما الأمر الأهم، فهو: هناك سبب للتمييز بين إسرائيل ودول غربية أخرى حول هذه القضية، بما أن الهوية اليهودية هي بالفعل مختلفة وبوضوح عن الهوية الوطنية لتلك البلدان. فحوالي 2300 عام من الانسجام الكامل بين الدين اليهودي والهوية القومية - والتي كان اليهود معظم تلك الفترة منتشرين وسط بلدان ولغات مختلفة، ما يعني بأن المكوّن الديني كان المحرك الوحيد المشترك - خلق بالواقع تعايشاً بين الهويات من منظور علماني أيضاً. أما البرهان على هذا، فهو أن الفرنسي العصري يمكن أن يكون إما يهودياً أو مسلماً وليس مسيحياً فقط، لكن اليهودي اليوم - حتى اليهودي العلماني - لا يمكنه أن يكون مسيحياً أو مسلماً. فحتى محكمة إسرائيل العليا، التي تؤسس أحكامها وإستنتاجاتها على أساس القانون المدني العلماني، قد توصلت إلى إستنتاج كهذا عندما رفضت إدعاء الهوية اليهودية لـ "دانييل روفيسين"، وهو يهودي تحول إلى المسيحية عقب الهولوكوست - وهذا حصل برغم الحقيقة بأنه بحسب "حالكا"، كان لا يزال يعتبر يهودياً بالواقع.

ولا يعكس هذا الحكم الرسمي سوف تمييز ثقافي أعمق - الدور المركزي للدين في الثقافة اليهودية، وبالنتيجة في الهوية القومية. فالثقافة الفرنسية مبنية، أولاً وقبل كل شيء، على عناصر وطنية - اللغة، الأرض والتاريخ المشترك. لكن الشعب اليهودي، بقسمة الأعظم، إفتقر إلى لغة مشتركة وأرض مشتركة، وكنتيجة إفتقر أيضاً إلى التاريخ المشترك. أما الصفة المشتركة المنفردة، فكانت الوصايا الدينية؛ وبذلك، لا يمكن للمرء، حتى اليوم، أن يضع الدين جانباً ويقول ذلك في كل وضع، فالقيم الليبرالية ستحمل أهمية أكبر من القيم الدينية. وفي نفس إتجاه الحديث، وفي حين أن السبت اليهودي أصله وصية دينية، فقد أصبح جزءاً مندمجاً في الهوية القومية اليهودية. وبذلك، فإن عليه أن يجد دوراً عاماً لذاته أيضاً في دولة يهودية عصرية - علمانية (وليس فقط في المنازل الخاصة لأولئك الذين يرغبون بالإلتزام بها). وكما صرح "أحد حام"، وهو مفكر يهودي علماني، "لقد حافظ السبت على اليهود أكثر مما حافظ اليهود على السبت"، وهذا يعني أن السبت مكّن اليهود من المحافظة على هوية فريدة لآلاف السنين عندما كانوا يعيشون كأقلية وسط شعوب أخرى.

يجب أن يكون الطريق المحدد لإحداث توازن بين القيم الدينية من جهة، والقيم الإنسانية الليبرالية من جهة أخرى، أن تكون محددة من خلال مفاوضات بين ممثلي المعسكرين المختلفين. وبالواقع، إن المشكلة الرئيسية بين المعسكرين ليست بوجود تصادم مباشر بين قطبي المعارضة، لأن معظم اليهود الإسرائيليين المتدينين مهتمين بالقيم الإنسانية الديمقراطية. كما أن معظم اليهود الإسرائيليين العلمانيين يرغبون

برؤية إستمرار وجود القيم التقليدية. أما المشكلة، فهي أنه في كل مرة ينفجر فيه صراع محلي (متركز في موضع معين)، فإنّ لدى كلا الجانبين الميل لإتخاذ موقف دوغماتي، هو في ظاهره معارضة بالكامل لرؤى الجانب الآخر بناء على أساس جدلية "المنحدر الزلق": إذا أنا أعطيت في هذا الوقت، حتى ولو لم تكن القضية شديدة الأهمية بالنسبة لي، فإنّ ذلك سيقوي الجانب الآخر ويجبرني الى تنازلات أخرى مستقبلاً لست مستعداً للقيام بها". ولهذا السبب، من الضروري تبني نموذج لميثاق ما؛ وهو ما يعني إتفاق مبني على أساس واسع يعمل في آن معاً على صياغة رسمية لمعظم القضايا المثيرة للجدل.

وبهذه الطريقة، يمكن للجانبين الشعور بأنهما لم يضعوا سابقة خطيرة للمستقبل عن طريق الإستسلام والإعتراف بالهزيمة، بل أنّ كل جانب قد تلقى شيئاً في مجالات أخرى مقابل تنازلاته. إنّ ميثاقاً من هذا النوع يُعتبر جزءاً أو حزمة من مسودات دساتير مقترحة في السنوات الأخيرة في إسرائيل.



Research Services Group
www.ipileb.com